

ورقة سياسات

حالة الدولة الأردنية

إعداد:
حسام الشعيبات
فراش خير الله

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن و العراق

تشرين الثاني 2013

عمان

مرحلة ما قبل الربيع العربي

إن الحديث عن حالة الدولة الأردنية الآن يستوجب البحث عن أرضية هذه الحالة ومسبباتها باعتبارها نتيجة لما كان ومقدمة لما سيكون، وبالرجوع للخلف قليلاً من تاريخ الدولة الأردنية ربما عشر سنوات أو أقل عند بداية الحكم الفعلي للملك عبدالله الثاني حيث أنه أمضى السنوات الأولى من حكمه بعد العام 1999 في تثبيت أركان هذا الحكم ومحاولة فهم خفايا الدولة وطريقة إدارتها، لم تستمر هذه المرحلة فترة طويلة وبدأت ملامح بداية التغيير في تعيين رئيس وزراء ذو خلفية اقتصادية " علي ابو الراغب" حيث ظهر جلياً بداية نقل تركيز السلطة نحو المحور الاقتصادي على حساب المحور السياسي والذي تم تجميده لفترة، بدلالة حل مجلس النواب وإيقاف الحياة الديمقراطية والنيابية لاكثر من عامين والشروع في نهج اقتصادي جديد اعتماداً على شخصيات نيوليبرالية وجدت ضالتها في سياسات الخصخصة ونقل ملكية العديد من منشآت الدولة إلى مربع القطاع الخاص، وهنا تحديداً لادب من الإشارة إلى أن الشيطان لم يكن يسكن في نهج الخصخصة كنظرية اقتصادية رأسمالية مجردة بل في طريقة تطبيق هذا النهج وإدارته حيث بيعت العديد من مراكز الدخل التابعة للدولة بأثمان تقل في الواقع عن قيمة أصولها الرأسمالية وموجوداتها وحتى المبالغ المحصلة نتيجة هذه البيوعات الجائرة لم يظهر تأثيرها على الموازنة العامة للدولة ولم تنعكس ايجاباً على مبالغ العجز المتراكمة ولاحقاً شكلت هذه البيوعات نقطة الانطلاق الرئيسية لأحداث الاحتجاج واستنزاف كبير لرصيد الثقة ما بين مؤسسات الدولة والشعب نظراً للتعطيم وانعدام الشفافية التي رافقت معظم هذه العمليات سواء عن سوء نية أو عن سوء إدارة وأثارت العديد من الشكوك والاتهامات والتي تميزت بداية بالسرية والانتقادات المبطنة وغير المعلنة نتيجة لطبيعة الظرف السياسي وعقلية إدارة الدولة في تلك الفترة.

لم يكد يبرد صفيح هذه البيوعات المشتعل من تحت الرماد حتى بدأت بوادر الأزمة العراقية تلقي بظلمها الثقيل على مسرح الأحداث عبر التصعيد المضطرب والمتسارع للأحداث على الجارة العراقية وهو ما شنت انتباه النخب الاجتماعية والشعبية على مستوى الدولة الأردنية نظراً لما يعنيه العراق من امتداد

عروبي وما يمثله الرمز العراقي ممثلاً بالرئيس العراقي المخلوع صدام حسين بالنسبة لمواطني الدولة الأردنية وما انتهى إليه الحال من إسقاط نظامه واحتلال العراق فشكّلت هذه الضربة طعنة في صميم عروبيته وانتماءاته. كما أن تدفق أفواج اللاجئين العراقيين الهاربين من واقعهم الجديد شكل ضغطاً اجتماعياً جديداً نتيجة لارتفاع أسعار العقارات بعد الطلب المتزايد عليها من قبل اللاجئين العراقيين.

مع متابعة المواطن الأردني لوقائع الأحداث في العراق والتي أسقطت النظام قبل سنوات معدودة جرت الانتخابات النيابية للعام 2007 التي اعتبرت فصلاً آخر في تشكيل الرأي العام الأردني لاحقاً بما رافقها من حديث حول عمليات تزوير فاضحة وتلاعب بالنتائج بشكل مستفز وسافر¹ أدت إلى ولادة مجلس مشوه، قيل بأن مدير المخابرات الذهبي في حينه قد عين أكثر من ثلثي هذا المجلس مما دق المسمار الأخير في نعش الثقة الشعبية بأدوات الحكم والنظام وتشتت أماله السياسية وأحلامه التمثيلية عبر سقوط ركن آخر مهم من أركان انتماءه إلى الدولة وولائه للنظام وبما يمثله البرلمان من مساهمة الشعب في الحكم ومشاركتهم في اتخاذ القرار وكأنما سحب منهم حقهم في المشاركة في إدارة شؤونهم، ومما زاد من مستويات الغضب والاحتقان الشعبي طريقة تعامل السلطات الرسمية مع هذه الوقائع واكتفائها بفعل لا شيء سوى إطلاق الوعود بالمستقبل ومحاولة تصوير الأوضاع بأنها على أفضل حال وأن المسيرة تسير قدماً نحو الأمام .

وما أن حطت الدورة الاقتصادية رحالها في مرحلة الركود الاقتصادي في العام 2008 وما رافق هذه المرحلة من كساد اقتصادي عالمي وبوادر لهزات اقتصادية عنيفة هزت العالم بأسره وهو بالتأكيد ما سيلقي بضلاله على اقتصاد هش ليس لديه من مقومات البقاء الاستراتيجي سوى القليل من الموارد والتي بمعظمها عبثت بها أيدي إدارة غير نظيفة وعاثت فيها عقول الفساد، حتى بدأت هذه الزلازل الاقتصادية من فورها التأثير على قدرات المواطنين الشرائية وعلى جيوبهم المتهاكلة والتي كانت هدفاً مباشراً لخطط رؤساء الوزارات المتعاقبة والتي شكّلت بمعظمها أن لم تكن بمجملها من شخصيات يمينية محافظة عفى الزمن على طريقة تفكيرهم وتجاوزتهم عجلة الحياة المتسارعة.

¹ تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان حول مجريات الانتخابات النيابية لعام 2007

ومما زاد في إشعال الواقع الثورة التكنولوجية خصوصاً في قطاع الاتصالات وانتشار ثقافة استخدام الانترنت اتساعاً والية التبادل السريع للأخبار والأحداث وما شكله ذلك من بيئة خصبة لتبادل المعلومات أحياناً والشائعات في كثير من الأحيان دون رقابة حكومية بالمطلق ليس بدواعي حرية الاطلاع وإنما لجهل الجهات الرسمية وتقليلها من شأن هذه الوسائل الحديثة والتي ساهمت لاحقاً بنصيب الأسد في تشكيل الرأي العام وصياغة المسارات العامة للمواقف والاتجاهات عبر سنوات قليلة جداً.

الدولة بين أنقال الريعية والتزامات العقد الاجتماعي

إن نظرة واحدة على خارطة الأردن الجيوسياسية كافية لشرح الوضع الأردني. فالى الشمال دولة تتمزق وشعب يتقاتل ونظام مستमित، وإلى الشرق لا زال العراق يدمي نفسه. أما الخليج العربي فلا يزال يحاول أن يبقي هذا الربيع خارج أسواره فتارة يدفع بالمال والسلاح ليفرض التغيير وتارة أخرى يمارس دور العراب للتأثير فيما غيرته الشعوب كما هو الحال في مصر، أما إلى الغرب من الأردن فلا يزال نتياهاو يتربع على عرش إسرائيل متمسكاً بزمام الأمور ولا يزال عباس يبحث عن شرعية مفقودة . أما في مصر فقد أدت التغييرات الأخيرة المتلاحقة إلى إعطاء صانع القرار في الأردن دفعة جديدة نحو التخلص من شركاء غير مرغوبين فرضوا عليه أبان الحديث عن الإصلاح والتجديد.

لم يكد الملك عبدالله الثاني من الأنتهاء من إعداد خطاب العرش الأول حتى بدأت رحلة الدولة الأردنية في بحر الخصخصة ومataهات صندوق النقد الدولي. لم يكن بإمكان الملك الشاب الاستمرار في الوفاء بالتزامات صندوق النقد الدولي دون اللجوء الى السياسات الاقتصادية الليبرالية والتي جاءت في تلك المرحلة كحل سريع ومجرب لدى أعتى الأقتصاديات عالميا. هذه السياسات الجديدة استدعت واستوجبت التوجه نحو التخلص من الترهل الحكومي والحد من الإنفاق العام فبدأت الدولة "ريجيماً" قاسياً للتخلص من أعباء كانت في السابق اساسية لبقاء واستمرارية الدولة ولكنها باتت تشكل حملاً

ثقيلاً لا بد من التخلص منه. جاءت سياسات الخصخصة ضاربة بعرض الحائط ما أنجزه الأردنيون على مدار عقود بل استطاعت هذه السياسات أن تعيد شرح العلاقات داخل مكونات الشعب الأردني. فلم تعد الدولة هي المعيل الأساسي لأبنائها ويات الكثير من الأردنيون وخاصة من أبناء العشائر يعيدون حساباتهم مع الدولة ويعيدون تعريف الولاء بناء على قاعدة المصالح الفردية.

على الجانب الآخر من العقد الاجتماعي ارتكبت الدولة الكثير من الأخطاء التي ظهرت نتائجها الكارثية مع وصول الربيع العربي للأردن. فالبرغم من أهمية دور الخصخصة في ترشيح الدولة ورفع الكفاءة والأنتاجية إلا أن التطبيق العملي في الأردن جاء بنتائج بدت فيما بعد كارثية. لقد أظهرت حركة الاحتجاجات الشعبية عن حجم التجاوزات والخروقات التي رافقت عملية الخصخصة، أيضاً كشفت عن الزواج السري ما بين السياسة والأقتصاد وما أنتجه من قضايا فساد طالت مؤسسات عريقة وأسماء مشهورة. فخرجت مؤسسات جديدة تحمل اسم هيئات مستقلة ذات ميزانيات ضخمة لتقوم بعمل الوزارات ولكن دون أن تلغى هذه الوزارات مما شكل عبأً جديداً على الميزانية بدل ردها بالأموال. ومما زاد الطين بلة أن هذه المؤسسات بقيت بعيدة عن أي رقابة وكأنها خرجت من رحم الدولة لخدمة أشخاص في الدولة لا لخدمة جميع أبناء الدولة. إلا أن أهم ما كشفت عنه أحداث الربيع الأردني هو ما أصاب علاقة الدولة بعمودها الفقري الذي طالمابادلها الولاء، تبين بشكل لايقبل الشك أن الكثير من السياسيين الموجودين في دائرة صنع القرار، وأن لم يكونوا جزء من منظومة الخصخصة، قد انفصلوا بشكل أو بآخر عن قواعدهم العشائرية. فعندما أجتاحت موجة الأحتجاجات عمان وباقي المحافظات لم تقم هذه النخب بدورها كجهاز انذار مبكر أو حتى لو سلمنا بأن هذه النخبة قد أخطأت في تقديراتها إلا أنها فشلت فعلياً من السيطرة على قواعدها وبدأ الحوار مع أبنائها.

لقد وجد الملك نفسه مجدداً وجها لوجه مع ظروف جديدة وتحديات أصعب وتيقن تماماً أن الأتصال مع مكونات الشعب عن طريق ممثليه في البرلمان والوزارات قد انقطع تماماً وأن عليه أن يعمل جاهداً وبشكل مباشر لأحياء هذه العلاقة وإعادة الثقة بمؤسسة العرش بأعتبارها الشيء الوحيد المنفق عليه من جميع مكونات الشعب.

مرحلة الربيع العربي

في يوم 17 ديسمبر عام 2010 وقفت السلطات التونسية عاجزة عن استيعاب الأحداث المتسارعة والتي فجرها إضرام شاب تونسي النار في جسده وأخذت تتخبط في طريقة تصرفها وبدلاً من احتواء الأحداث أخذت في صب الزيت على مرجل الغضب الشعبي منهيّة بذلك فترة حكم زين العابدين بن علي وخروجه من البلاد، وفي ذات الوقت سرت شرارة انتفاضية أخرى في الجسد المصري العملاق بعد أكثر من شهر على الأحداث التونسية منذرة بوقوع حالة استنساخ لا إرادي لمسرح الأحداث التونسية ومنهيّة لحكم نظام مبارك، جنباً إلى جنب مع حالة الغليان اليمنية والليبية التي حققت الجمهورية اليمنية والليبية بمثلاتها التونسية والمصرية.

مع هذه المعطيات السياسية الجديدة وجدت مجموعة من الشباب الأردني الفرصة سانحة للقيام باستنساخ الأحداث ومحاولة إسقاط الحال في الدول العربية الشقيقة على الواقع الأردني، حيث كانت في بدايتها فعاليات مساندة ومؤيدة لما يحدث في بلاد الربيع العربي قبل الالتفات إلى الحالة الأردنية وهو ما أدى لاحقاً إلى تشكيل ما سمي بالحركات والتي تشكلت من مجموعات من الشباب الأردني المتحمس ولكن بدوافع مختلفة ومتفرقة.

استناداً لوصف الأحداث الموجز في بداية هذه الورقة والعوامل والدوافع التي أوصلت الحالة الأردنية إلى تيارات الربيع العربي، نجمل هذه الدوافع بالتالي :

- الدوافع الاقتصادية ونعتقد بأنها المحرك والدافع الرئيسي
- الدوافع الاجتماعية
- الدوافع السياسية
- الدوافع الشخصية والفردية

يعتبر المحرك الاقتصادي هو العجلة الرئيسية والأساس في انطلاق المظاهرات والاعتصامات السلمية في الدولة الأردنية، حيث طريقة إدارة الدولة لسياسات الخصخصة وما رافقها من اتهامات بالفساد وإهدار المال العام ومن تساهل واضح في بيع الكثير من الموارد الوطنية وركائز الرشد الايرادي لموازنة الدولة والتي تحوم حولها الكثير من الشبهات وعلامات الاستفهام، وبدا هذا الدافع واضح جلياً في الشعارات التي تم طرحها أثناء الفعاليات والاعتصامات والتي تشكلت بمعظمها للمطالبة بمحاسبة الفاسدين والمطالبة باسترداد أملاك الشعب ومقدراته وطالت هذه الاتهامات شخصيات محددة بعينها حتى وصلت إلى رأس الهرم متهمة الملك بالفساد² ورعاية الفاسدين وأن هذه الانتهاكات ما كانت لتحصل لولا رعايته لها وحمايته للفاسدين، كما طالبت هذه المظاهرات بمحاسبة أشخاص بعينهم لم تتردد بذكرهم بالاسم وربط هذه الأسماء بشخص الملك، وتعددت الشعارات وتنوعت حتى وصلت في بعض الأحيان إلى مطالب شخصية وفردية مثل الطلب بمحاسبة قتلة شرطي كان يعمل في جهاز الأمن العام أو الطلب باستعادة ما درج على تسميته بالواجهات العشائرية وهي مناطق شاسعة محاذية لمناطق سكن العديد من القبائل الأردنية وتدعي بأحقيتها وملكيته لها، وكان للأجور والمطالب العمالية نصيب من هذه الطلبات حيث أن بداية هذه الحركات الاحتجاجية بدأت من منطقة ذيبان وهي منطقة جنوب غرب العاصمة عمان حينما خرج عشرات الأشخاص للمطالبة بما يسمى (تثبيت عمال المياومة) ما لبثت هذه المظاهرات إلى إن تحولت إلى مطالب بمحاسبة الفاسدين واسترداد أملاك الدولة، كما حاولت بعض القوى الحزبية والسياسية الإسهام في تشكيل هذه الحركات عبر العديد من الشعارات السياسية والتي تطالب بتغييرات على الدستور وقانون الأحزاب وتسجيل حضورهم مجدداً ومحاولة الاستفادة من حالة ضغط الشارع نحو تمرير أفكارهم ومعتقداتهم الحزبية والسياسية وتأمين مقاعد لهم على طاولة الحوار بصفتهم الحزبية والسياسية لا الفردية وانتزاع الاعتراف بهم كلاعب أساسي مؤثر وفاعل في مسار الأحداث وتحسين ظروفهم التفاوضية عبر امتلاك رافعة الشارع الضاغطة.

<http://www.youtube.com/watch?v=1P5gIUKo2ek>²

لم تأخذ هذه الحركات الاحتجاجية الكثير من الوقت حتى بدأت الرسائل والدعوات تدعوا لاحتجاج مركزي ضخم اطلق عليه تسمية "24 آذار" حيث دعت الجهات المنظمة لهذا الاحتجاج الى التظاهر ظهر يوم الجمعة 24 آذار 2011 في ميدان جمال عبدالناصر وهو ما يتعارف عليه محليا بـ (دوار الداخلية)³ ونشطت هذه المجموعة على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي معلنة بذلك انطلاق أول احتجاج منظم ومركزي وأخذت تعد العدة للمبيت على (الدوار) والإعلان بأنه اعتصام مفتوح وهو ما اعتبرته السلطة الرسمية خط من الخطوط الحمراء معلنة بأنه لن يسمح بأن يكون هناك اعتصامات مفتوحة في أي مكان، وبدأت بالفعل بفعاليات هذا الاحتجاج المركزي بإلقاء كلمات لمختلف الناشطين السياسيين ومحاولة صياغة مطالب شعبية محددة تتمثل في حل البرلمان والمطالبة ببرلمان شعبي منتخب وتشكيل حكومة وطنية وإجراء تعديلات دستورية ومحاربة الفساد ورفع القبضة الأمنية والإصلاح الضريبي وتحقيق الوحدة الشعبية، ولم تنتظر الأجهزة الأمنية والرسمية طويلا حتى طلبت من المحتجين إخلاء المكان بدعوى إغلاق الطرق وتعطيل حياة العامة وان هذه المنطقة في العادة تشهد اختناقات مرورية وتعتبر قلب العاصمة عمان وسرعان ما تحولت الحالة السلمية إلى حالة من الفوضى والذعر عبر مهاجمة المحتجين من قبل مجموعات تدعي الأجهزة الرسمية بأنها جهات شعبية ومواطنين يرفضون الاحتجاجات في الأردن بينما تقول حركة 24 آذار بأن قوات الامن لم تقم بحمايتهم بشكل كافي من المجموعات المهاجمة لهم وبعد معركة بتراشق الحجارة بين الطرفين تدخلت الأجهزة الأمنية مستخدمة القوة لفض هذا الاعتصام والذي استخدمت فيه العصي والهرات ومدافع المياه وكانت النتيجة سقوط قتيل قالت الجهة المنظمة انه قتل بأيدي قوات الأمن بينما قالت الروية الرسمية بأنه مات متأثرا بنوبة قلبية⁴.

توالت بعد ذلك الاتهامات متزامنة مع قيام فعاليات احتجاجية بشكل أسبوعي وفي مختلف مناطق الدولة وكان من الواضح زيادة الأعداد وطريقة التنظيم.

³ منطقة مكتظة وحيوية هامة تشبه ميدان التحرير المصري

⁴ تقرير تقصي الحقائق حول أحداث اعتصام في منطقة دوار الداخلية صادر عن المركز الوطني لحقوق الانسان

التكوين الإيديولوجي للحركات

تنوعت الشعارات المرفوعة في الفعاليات الاحتجاجية ما بين المطالبة بإجراء إصلاح سياسي إلى الإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد ورفعت العديد من الإعلام مثل أعلام الإخوان المسلمون وأعلام الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، وكان من الملاحظ اختلاف ونشتت الشعارات طبقاً لخلفيات حاملها ومشاربهم السياسية والاجتماعية، وسرعان ما تحولت هذه الاختلافات إلى خلافات داخلية بين الفعاليات المحتجة ولم تفلح بالمطلق على الاتفاق على سقف الهتاف، فبينما كانت مجموعات تطالب بإسقاط النظام طالبت جماعات أخرى بإصلاحه وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، وبدا واضحاً الاختراق الأمني من خلال الأجهزة الأمنية لهذه المجموعات وبرزت سمات هذه الاختراقات في إخفاق الحركات الاحتجاجية على إعادة تنظيم فعاليات مركزية بواسطة حشود كبيرة وأخذت تنتشر سريعاً وحصرت في يوم محدد من الأسبوع وهو يوم الجمعة يوم العطلة الرسمية، وفشل العقل المحرك لهذه الحركات في صياغة برنامج موحد واضح المعالم وفي صياغة مطلب محدد قابل للقياس والتنفيذ أسوة بالمطالب في الدول الأخرى حيث انه من المعلوم أن الثورات الشعبية في تونس ومصر واليمن اتخذت شعاراً واحداً جامعاً وهو المطالبة برحيل النظام فقط، وربما لان بعض الحركات الاحتجاجية الأردنية لم تكن تريد سقوط النظام وإنما إصلاحه فلم تتخذ شعاراً موحداً لها بإسقاط النظام .

كما توالى الإعلان عن تشكيل مجموعات هنا وهناك حتى وصل الأمر إلى تشكيل جماعات على أسس عشائرية ومناطقية، فمثلاً أحرار بني حسن وأحرار حي الطفايلة وهو حي قديم في العاصمة عمان تسكنه أغلبية من مدينة الطفيلة جنوبي الأردن والتي بدورها تم تشكيل حركة فيها سميت بحركة أحرار الطفيلة وحراك ذيبان، وبهذا التشتت والتشردم منحت هذه الحركات الاحتجاجية للأجهزة الأمنية فرصة سانحة للدخول إليها وتقسيمها من جديد إلى درجة التفتت وأصبح العديد من هذه الحركات لا يجمع سوى العشرات، وترافق هذا الفشل التنظيمي بفشل سياسي في تقديم البديل أو طرح برنامج موحد وجاذب أو تقديم مقترحات تترجم شعاراتهم وتكون عنصر جذب وإقناع للأغلبية الصامتة للانضمام إلى الحركات

الاحتجاجية بل على العكس ساهمت هذه الحركات في نفور العديد منهم بعد إطلاق البعض منهم شعارات إسقاط النظام إضافة إلى إطلاق التهم بالموالاة والعبودية لكل من عارضهم موقفهم هذا وان لم يكن معهم فهو بالتأكيد ضدهم من وجهة نظرهم.

كما كان من الملاحظ أن غالبية من يخرجون في هذه الاحتجاجات هم من منتسبي جماعة الإخوان المسلمين وكان قرار الخروج للشارع مركزي بيد قيادات الجماعة وهو ما يفسر لاحقاً كيف أن بعض الفعاليات كانت تقتصر على أعداد قليلة نسبياً عند إعلان الجماعة عدم مشاركتهم في الفعالية، إضافة إلى جماعة الإخوان كانت الأحزاب اليسارية تعمل جاهدة على حشد مؤيديها وهم من يعتبرون أنفسهم المعارضة الحقيقية والدائمة، أما الفئات المتبقية من هذه الحركات فكانت مجموعات ظرفية تشكلت على عجل دون جامع فكري أو عقائدي أو تنظيم ممنهج وإنما جمعهم حالة الغضب والحنق من الأوضاع الاقتصادية أو ممن كانت لهم تجارب فردية سابقة مع أجهزة الدولة الرسمية وممن عانوا سابقاً من غياب العدالة وتكافؤ الفرص ووجدوا في هذه الحركات ضالتهن.

التعامل الرسمي مع حركات الاحتجاج

تميزت العلاقة ما بين هذه الفعاليات الاحتجاجية والسلطات الرسمية بالكثير من الشد والجذب حيث غيرت الجهات الرسمية من طرق التعامل مع هذه الاحتجاجات أكثر من مره بعد أحداث 24 آذار حيث سمحت لهم بتنظيم فعالياتهم وتأمينها بحراسة قوى الأمن وزادت على ذلك بتقديم المياه الباردة لهم والسماح لهم بالتعبير ورفع سقف الشعارات والتهافتات حتى وصلت بعض هذه التهافتات إلى شخص الملك ولم تكن تخلو في بعضها من السباب والشتم في حالات محدودة، وفي فعاليات أخرى استخدمت قوى الأمن القوة في فض هذه الاعتصامات باستخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه وقامت بحملات اعتقالات على نطاق محدود وتحويل العديد منهم إلى محكمة امن الدولة بتهم تتعلق بتقويض النظام، تلك المحكمة التي يقول مناهاضوها بأنها محكمة غير دستورية على أساس أن الدستور الأردني يمنع محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، كما عملت الجهات الرسمية والإعلام الرسمي على

شيطنة هذه الفعاليات واتهامهم في كثير من الأحيان بالخضوع لأجندات خارجية وتنفيذ مخططات من خارج الحدود بهدف زعزعة الأمن وأن من يقف خلف هذه الحركات هم جماعة الإخوان المسلمين بتنظيمهم الدولي وأن هدفهم هو الوصول إلى الحكم تماماً كما حدث في تونس ومصر، ولم تتوانى عن استخدام ميزة الأمن والأمان في التأثير على سمعة هذه الحركات الاحتجاجية وأنهم بما يقومون به يريدون للأردن الدولة أن تتحول إلى ساحات للصراع وفقدان الأمن ودأبت الماكينة الإعلامية الرسمية على التذكير بما حصل في دول الربيع العربي من اقتتال وحروب وصراعات مسلحة، كما اتهمت هذه الحركات الاحتجاجية السلطات الأمنية ممثلة بدائرة المخابرات بأنها تعمل على تشكيل عصابات رديفة لما حدث في مصر أطلق عليها اسم عصابات البلطجة وذلك بهدف الاعتداء على المحتجين السلميين سواء بالاعتداءات اللفظية أثناء تنفيذ احتجاجاتهم أو مهاجمتهم بالحجارة والعصي، كما اتهمت الأجهزة الأمنية بأنها وراء خلق العديد من الفعاليات المناهضة لهذه الاحتجاجات عبر إطلاق مجموعات تسمى مجموعة الولاء والانتماء للتشويش عليهم ومحاولة إثبات أن الغالبية الشعبية هي غالبية مؤيدة للسلطات الحاكمة في الأردن.

حصيلة الربيع العربي في الأردن

ترافقت مسارات الاحتجاجات الشعبية في الشارع باتخاذ حزمة من الإجراءات والإصلاحات التي يرى الكثير من المحللون والمهتمون بالشأن الأردني أنها كانت بالمجمل غير كافية ولم ترتقي إلى مستوى الحدث، حيث أعلن بتاريخ 2011/3/14 عن تشكيل لجنة الحوار الوطني تم تشكيلها واختيار أعضائها من قبل رئاسة الوزراء في ذلك الوقت وكان يرأس الوزراء ضابط متقاعد من الجيش "الجنرال معروف البخيت" والذي جاء خلفاً لرئيس الوزراء السابق "سمير الرفاعي" الذي أسقطه الشارع بعد أربعين يوماً على تشكيل حكومته الثانية، وشكلت هذه اللجنة من 52 عضواً من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية والشعبية وأعضاء مختارين من الإخوان المسلمين الذين رفضوا لاحقاً العمل معها وكان على أجنة هذه اللجنة دراسة مقترحات لقانون الانتخاب المثير للجدل والذي يعتمد على الصوت الواحد وتقديم

مقترحات لتعديل قانون الأحزاب وإجراء حوارات وطنية مكثفة حول العديد من القضايا التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي، واستمر عمل هذه اللجنة، التي كان يرأسها طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان أو كما يطلق عليه مجلس الملك، استمر عملها لعدة شهور قدمت بموجبها تقرير اللجنة واقتراحاتها والتي وصفت بالاجابية ولكنها لم ترتقي لمستوى الطموح لدى الحركات الاحتجاجية ناهيك عن الانتقادات التي رافقت عمل هذه اللجنة خصوصا وانه تم تشكيلها من قبل السلطة التنفيذية والتي لاحقا وفي حكومة القاضي الدولي عون الخصاونة تم إهمال توصياتها ومخرجاتها لصالح تعديلات قدمتها حكومة الخصاونة اقل بكثير مما أوصت به اللجنة وهو ما اعتبر تراجع حتى عن الإصلاحات البسيطة التي أوصت بها اللجنة .

كما تم تشكيل لجنة ملكية لمراجعة نصوص الدستور بتكليف من الملك بتاريخ 2011/4/26 يرأسها أحمد اللوزي وضمت في عضويتها عشرة أعضاء، أربعة منهم رؤساء وزراء سابقين، وست من الوزراء السابقون وقدمت هذه اللجنة توصياتها بخصوص تعديلات الدستور، ولكن بحكم الدستور الأردني فإن هذه التوصيات غير ملزمة لمجلس الأمة في إقرارها والذي قام لاحقا بإجراء التعديلات الدستورية والتي وصفت بأنها تعديلات شكلية لم تمس جوهر العقد الاجتماعي والذي ما زالت معظم نصوصه عامله منذ العام 1952 خصوصا في المواد الجدلية منه وهي المواد "34، 35، و36" الخاصة بصلاحيات الملك والتي كانت المطلب الأساس لجماعة الإخوان المسلمين إضافة إلى قانون الانتخاب والذي تم تعديله وإقراره بصفة دائمة للمرة الأولى حيث أن جميع قوانين الانتخاب كانت تصدر بصفة مؤقتة، إلا إن هذا القانون الجديد لم يقدم الكثير فحتى توصيات لجنة الحوار الوطني جرى اهمالها كما ذكرنا من قبل حكومة عون الخصاونة الذي تقدمت بقانون مخالف الى مجلس الامة ومن ثم خالفه رئيس اخر للوزراء هو فايز الطراونه الذي قدم تراجعا آخر حتى عن ما قدمه الخصاونة وصولا إلى إقرار قانون انتخاب لا يختلف بالجوهر عن ما سبقه من قوانين مع ابقاء الصوت الواحد واستحداث مقاعد لقوائم وطنية اقل ما يقال عنها بأنها غير كافية.

أما في مجال مكافحة الفساد فقد قامت السلطات الرسمية بانتقاء قضايا معينة وإجراء تحقيقات فيها لا نستطيع الجزم بمدى جدتها أو سلامة الإجراءات فيها وبقية الكثير من الاتهامات بالفساد والتجاوز على المال العام مدار للحديث والشائعات حيث تحجبت الجهات الرسمية بضرورة وجود أدلة حتى يقدم من تم اتهامهم بها إلى القضاء فيما يرى الطرف المقابل ان مهمة تقديم الدليل هي مهمة رسمية وهو واجب قضائي.

وخلال مرحلة ذروة احداث الربيع العربي تم تغيير العديد من الحكومات في الأردن حيث تم تشكيل خمس حكومات حتى الآن في غضون عامين ونصف كانت معظمها برئاسة شخصيات محافظة أو ما يطلق عليهم الحرس القديم وهم معروف البخيت فايز الطروانة ونسبيا عبدالله النصور وشخصية ليبرالية "سمير الرفاعي" وهو ابن لرئيس وزراء اسبق وحفيد لرئيس وزراء سابق، والقاضي الدولي عون الخصاونة الذي عمل كقاضي في محكمة لاهاي، وكان الواضح في تشكيل هذه الحكومات بأنها غير إصلاحية ولا تحمل أفكاراً او توجهات مختلفة عن الحكومات السابقة قبل الربيع العربي وهو ما اعتبره المحتجون استمراراً للتفرد بالسلطة وتكريس النهج القديم في الحكم، حتى مع تنازل الملك طوعاً عن صلاحياته في تعيين رؤساء الحكومات وتولية هذا الحق مؤقتاً الى البرلمان لاختيار رئيس الوزراء حيث تمت إعادة تكليف الدكتور عبدالله النصور لفترة رئاسية أخرى بعد اختياره من قبل الأغلبية النيابية الجديدة.

كما جرت انتخابات نيابية في العام 2013 لاختيار أعضاء مجلس النواب السابع خلفاً للمجلس السادس عشر والذي تم حله بتاريخ 2012/10/4 لإجراء انتخابات وفقاً للقانون الجديد وهو ما استلزم وبناءً على التعديلات الدستورية الجديد تقديم حكومة فايز الطروانه استقالته إضافة إلى وجوب إجراء انتخابات جديدة خلال أربع شهور من تاريخ الحل وهو ما حدث فعلاً حيث تم إجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب لانتخاب أعضاء المجلس السابع عشر بتاريخ 2013/1/23 وفقاً للقانون الجديد وذلك بإضافة نوعية تمثلت في إشراف هيئة مستقلة للانتخابات وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة، وأجريت هذه

الانتخابات بعد مقاطعة من قبل جماعة الإخوان المسلمين⁵ والحركات الاحتجاجية التي طالبت بتغيير قانون الانتخاب وعملت على حث الشارع الأردني على المقاطعة ومحاولة إفشال الانتخابات لأنها من وجهة نظرهم لن تأتي بجديد بالرغم من التطمينات الملكية خصوصاً بعد الكيفية التي تم من خلالها تعديل قانون الانتخاب وبعد الاتهامات بتدخلات الأجهزة الأمنية كما حدث سابقاً كما تم التشكيك في نسب الاقتراع وفي إجراءات الاقتراع والتي في معظمها هناك ما يبررها، إضافة إلى استخدام المال السياسي والذي لم تستطع الهيئة المستقلة للانتخاب الحد من تأثيره حيث وجهت العديد من التهم بشراء الاصوات وبعض ممن تم اتهامهم نجحوا في الانتخابات، كما جرى الحديث عن كثير من حالات التخبط في الإجراءات وفي إعلان النتائج، والجدير ذكره ان مخرجات هذه العملية الانتخابية لم تأتي بجديد خصوصاً وان طبيعة الفئات المشاركة من الشعب لم تتغير معايير الاختيار لديها والتي بقيت رهينة للعشائرية والمناطقية ولم تحكمها برامج ولا اتجاهات سياسية وكأنما ما سبق الانتخابات من أحداث أثار ردود فعل عكسية بالتمسك أكثر باليات الاختيار التقليدية.

خلاصة محصلة الربيع الأردني أن ما تم انجازه من إصلاحات غير كافية وكانت في جميعها موجهة نحو إرضاء المجتمع الدولي أولاً ولاستمرار كسب التأييد من قبل الفئات الشعبية التي لا ترى في الربيع العربي سوى شوكة الشيطان، واستمالة للأغلبية الصامتة على أساس تأييد السلطة أو على أسوء تقدير تبقى على حياديتها وصمتها، أما الحركات الاحتجاجية فلم تستطع التأثير بالمطلق بحد ذاتها في الجانب السياسي وانه لولا وجود ضغط دولي وإحداث خارجية لما سمح لهم أساساً بالاحتجاج بل على العكس من ذلك استخدمتهم السلطات الرسمية في كثير من الأحيان لإثبات وجود حرية في الرأي والتعبير وأن حق التظاهر مكفول ومصان خصوصاً وان أعدادهم كانت ضئيلة جداً نسبة إلى عدد السكان ومقارنه بالدول الأخرى وما يدل على ذلك ان جميع ما تم إجراؤه من إصلاحات هي على العكس تماماً مما طالبت به هذه الحركات الاحتجاجية ولم يتم تلبية أي مطلب سياسي لهم بل كانت المطالب هدفها الرأي العام العالمي إضافة كما ذكرنا سابقاً إلى استمالة الأغلبية الصامتة.

⁵ كانت اخر مشاركة لهم في انتخابات العام 2007

حالة الدولة الأردنية حالياً

تعتقد السلطات الرسمية في الأردن أن الربيع العربي قد تجاوز الأردن ويتضح هذا في طريقة التعامل الرسمية مع القضايا المحلية، ومما يدل أيضاً على ذلك الاعتقالات الجديدة لقادة من الحركات الاحتجاجية وتحويلهم إلى محكمة امن الدولة وكأنما تريد الجهات الرسمية التأكيد على أن الربيع الأردني قد اختتم فعلاً وحقن وقت الحساب، كما أن الفعاليات الاحتجاجية تلاشت بالفعل وانحسر تنظيمها والأعداد المشاركة فيها إلى العشرات وأحياناً إلى عدد لا يتجاوز أصابع اليد، ولا شك في أن تأثير الأحداث المتوالية في دول الربيع العربي والهزات الارتدادية التي حصلت في مصر وانتزاع السلطة مجدداً من الاخوان المسلمين بعد فشلهم في إدارة الدولة المصرية وارتكابهم للعديد من الاخطاء الجوهرية التي ساهمت في التأثير والتشويش على المحرك الاساس في الحركات الاحتجاجية في الأردن جماعة الاخوان المسلمين وأحداث سوريا الدموية والحرب الأهلية المشتعلة فيها قد ساهم لحد كبير في انحسار تأثير موجات الربيع الاردني، فيما اعتبرت السلطات الرسمية أن ما قامت به من اصلاحات كافياً في المرحلة الحالية وأن الاصلاح لا بد أن يكون مرحلي وهذا يتضح جلياً في الأوراق التي نشرها الملك موضحاً فيها الخطة المستقبلية ونظرته لما سيكون عليه الحال مستقبلاً، ومن الجدير بالذكر ان اخر تعيين لرئيس وزراء بعد انتخاب المجلس النيابي في العام 2013 تم من خلال مشاورات برلمانية مع رئيس الديوان الملكي لتسمية رئيس الوزراء من قبل النواب، إلا أنهم أعادوا ترشيح اسم الدكتور عبدالله النسر لرئاسة ثانية وهو ما عكس قابلية الملك للتنازل عن حقه الدستوري في تعيين رئيس الوزراء إذ توفرت متطلبات محددة أجملها الملك في ورقته النقاشية الثالثة بأن يكون هناك أحزاب ذات برامج وسياسات وخطط تمكن الناخبين من الحكم عليها يصلون الى مجلس نواب يكون قادراً على إفراز حكومات برلمانية إضافة إلى جهاز حكومي بسياسات مبنية على معلومات دقيقة ووجود نظم عمل وهيكلية مناسبة لاتخاذ القرار في مجلس النواب وأخيراً مشاركة فاعلة من المواطنين.

وخلص الحالة الأردنية ان السلطات اعتبرت انها ادت ما عليها من دور اصلاحي في هذه المرحلة، هدوء نسبي في الشارع بفعل عوامل ضاغطة داخلية وخارجية وهذا ما يوحي بأن الربيع الاردني قد انتهى نظرياً.

الربيع الأردني: هل نجح الملك وفشلت الدولة؟

إن نقطة التحول وفتور النشاط الشعبي في الشارع بسبب الانقسامات السياسية التي انتجتها الثورة السورية والتحولت المصرية قد ساهمت بشكل فعال في إخمات ذروة الحراك في الأردن. وثبت للأردنيين بأن ربيعهم العربي لم يأت بجديد ولم يتمكن حتى من تحقيق الحد الأدنى المنشود من التغيير بل على العكس تبين للجميع أن هذا الربيع ما هو إلا عاصفة ماطرة أظهرت عيوب دولتهم وكشفت عوراتها.

كشف الربيع العربي أن متخذي القرار في الدولة ما هم إلا حلقة ضيقة من أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية التي قاومت الربيع العربي. وأن الدولة المتمثلة بوزاراتها وأجهزتها أظهرت فشلاً ذريعاً وتهاوياً وسقوطاً سريعاً. فلم تتمكن أي وزارة حتى السيادة منها من وضع برنامج أو إستراتيجية محددة أو حتى خارطة طريق للخروج من المأزق بل على العكس تورطت قياداتها في خضم الربيع العربي بمغامرات ومراهقات سياسية جعلت منها نقطة ضعف للنظام ككل، فمن فضيحة هروب سجين إلى لندن مروراً بتورط كبار الساسة بقضايا فساد وانتهاءً بتحويل البرلمان إلى ساحة مصارعة فقدت الدولة الأردنية ماء وجهها وخسرت ثقة مواطنيها.

جاء لقاء الملك الأخير مع الصحفي جولد برج ليوصل رسالة للداخل والخارج فالرسالة كانت واضحة وليست كرسالة مبارك والأسد، فهو لم يخير شعبه بين بقاءه أو الفوضى بل على العكس تماماً فهو قد وضع خيارات أخرى كأن تأتي العشائر للتنازع على السلطة، أو أن يترك الأمر للتيار المحافظ في جهاز المخابرات أو لحزب الإخوان المسلمين. وهؤلاء كلهم لم يتمكنوا على مدار عامين من الربيع

العربي بأن يتقدموا بحلول ناجحة بل على العكس كان تناحرهم سبباً في خروج المزيد من المظاهرات، أما رسالته للخارج فكانت إما أنا أو فلتأتوا بالنموذج التركي أو المصري.

خرج الملك من الربيع العربي أكثر شباباً ونضجاً وخبرة وثقة أما مؤسسات الدولة الأردنية فقد كانت الخاسر الأكبر فقدت هيبتها وسلطاتها ووضحت في نفسها احد اسباب تعثر الاصلاح في البلد فهي لا تزال منشغلة بالجباية وبهذا فهي لازالت تلعب دور الدافع و المحرك للشارع الاردني ان ينتفض من جديد.

وعليه يمكن القول أن الربيع العربي لم يأت بجديد على الأردن، فهو وإن استطاع أن يحشد الشباب ويجمعهم في الميادين و يطلق الحناجر والأقلام الأ أنه كشف عن حجم الدمار الهائل في بنية الدولة. هذه البنية التي تلاشت وتقلصت وتفرقت حتى اوضحت لا تشمل الا من يعمل بها. لقد بدأ الربيع العربي في الأردن بأحداث التغيير ولكنه لم ينته بعد. فما زال صانع القرار يستخدم الدولة كدرع يحميه من سهام نقد الشارع حتى بات هذا الدرع منهكا لا يملك لنفسه من شيء. وحتى بعد هدوء واستقرار الأوضاع في الاردن استمر صانع القرار باستخدام هذا الدرع ليقى نفسه من ضربات مستقبلية منها مجلس النواب ومجلس الوزراء اللذان لا ينفكان عن إتخاذ قرار تلو الآخر لتدعيم الجباية الحكومية وكبح جماح الحريات الصحفية والشخصية. فالدولة لا تملك سوى جباية الأموال وتكميم الأفواه ولا يملك رجالها والقائمين عليها ابداً الرأي في شأن سياسي محلي كان أو أقليمي .

لقد نجح الملك في تدعيم سلطاته وأبلى حسناً بأن أوصل رسالة واضحة للأردنيين أن دولتكم هي مصدر شفاعكم وبلاءكم وإن الإستقرار والأمن هو ما يملكه القصر ومؤسساته.

الدولة الى أين؟

يجد الأردنيون أنفسهم اليوم أمام تحد من نوع جديد، فدولتهم التي ساهموا في بناءها وعولوا عليها الكثير لم تعد تتحمل تبعات الخصخصة والعولمة وتصدمات الربيع العربي وهم أمام خيارين لا ثالث لهما .

- إما أن يقف الأردنيون سوياً في مشروع موحد يهدف إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة من الداخل إصلاحاً وتأهيلاً، وذلك بإدخال عناصر جديدة بعيدة عن الحرس القديم وبعيدة عن التيار المحافظ. والمحافظه على نفس المسافة من الجميع بحيث ينتهي هذا المشروع الى إعادة الثقة المفقودة ما بين المواطن وكيان الدولة ونشر ثقافات الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة أمام القانون .

- أو أن يقف الأردنيون مكتوفي الأيدي ويشاهدوا إنهيار دولتهم وأن يكتفوا بدور الولاية العامة المنقوص. يأتي هذا الخيار كسبيل وحيد للأغلبية الصامتة او التي قررت العودة عن الخروج الى الشارع ومارست دور القابض على الجمر. لقد جاءت نظرية الأمن والأمان لتطلب من الأردنيين ان ينظروا حولهم ويعتبروا بما جرى لبغداد و القاهرة ودمشق الا أن هذه النظرية تناست أن الأمن لا يمكن تحقيقه الا بتوافق جميع الأطياف والاتفاق على أن المواطنة ودولة الحقوق والواجبات هي مسؤولية الجميع.

وفي كلا الحالتين لا بد من الإصطدام بالمؤسستين الأهم في الأردن ولا بد من التوجه نحو بناء التحالفات.

فمن ناحية يبدو هذا المشروع من الوهلة الأولى متضارباً مع مشاريع مؤسسة القصر والتي تبدو أنها مع الإبقاء على دور الديوان الملكي كمصدر وحيد لإتخاذ القرارات. وبهذا سيتمكن القصر من ادارة دفعة السفينة الأردنية في بحر الشرق الأوسط المتلاطم.

إلا أن دور القصر هذا لا يمكن أن يستمر دون تحالفات تمكنه من العمل على تداول السلطة ودعم ولي

العهد الصاعد بقوة إلى الأضواء وبدعم من والده. لذلك تبدوا هذه المرحلة ذهبية أمام الأمير الصاعد ليأخذ بيد هذه الدولة ويعمل على تحديثها وإعادة بناءها في مشروع وطني يعيد الأردنيين طوعاً لا كرهاً إلى البيت الهاشمي.

أما المؤسسة الثانية فهي الأمنية متمثلة بكل الأجهزة الأمنية في الأردن وعلى رأسها جهاز المخابرات القوي. هذا الجهاز الذي يبدو أنه بدأ يتعافى من جراء الهزات التي لحقت به. فهذا الجهاز لا بد له من ممارسة دوره في حماية الأردن والأبتعاد عما قد يسيء له من صفقات مالية اوسياسية كالتى شهدها الجهاز ابان عصر الذهبي والبطيخي.

يمكن الحديث عن اسباب انحسار الربيع العربي الان وذلك بفضل عوامل داخلية وخارجية وان الشعب الاردني اختار عدم الانخراط في ما سمي بالربيع العربي بسبب ان العوامل الضاغطة والتي ادت الى نشوء هذا الربيع في الدول الاخرى لم تتوفر بعد في الاردن كون الاردن لم يكن دولة بوليسية وقمعية مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا وكانت هناك مساحة من الحريات اكبر من مثيلاتها في هذه الدول اضافة الى اسلوب السلطات في التعامل مع هذه الحركات الاحتجاجية حيث انها لم تمارس القمع المفرط والذي يؤدي بدوره رد فعل عكسي وحصول التعاطف الشعبي اضافة الى ضعف الحركات وعدم قدرتها على تشكيل ظاهرة وانما بقية حالة محدودة اضافة الى العوامل الخارجية وما تم في دول الربيع العربي .

أخيراً، يجب على صانع القرار الأردني أن يعمل وبخطى متسارعة لإعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها وذلك بإعمال مبدأ سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان، تعزيز التعددية وحمايتها وأخيراً إعادة تعريف وتقنين المواطنة ونشر ثقافة أن مايربط المواطن بالدولة هو منظومة الحقوق والواجبات لا المصالح مقابل الولاء.

على صانع القرار أن يحمي مؤسسات الدولة من الفساد بتعزيز منظومة الحماية القانونية والخروج بقوانين وإجراءات تعيد الثقة للمواطن من أن دولته لازالت قادرة على حماية نفسها.

التوصيات

بالرغم من كل ما مرت به الدولة الأردنية من تحولات وعلى الرغم من استمرار الضغوطات الخارجية وصعوبة الوضع الاقتصادي إلا أن هناك متسع من الوقت للدولة الأردنية لإعادة ترتيب البيت الداخلي والعبور إلى شاطئ الأمان. ومن الأمور الأساسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أثناء التخطيط لتقوية دعائم الدولة نرى أن يدرس صانع القرار الأمور التالية:

- تفعيل مبدأ المواطنة باعتباره العمود الفقري الأساسي لوجود الدولة. إلا أن هذا لا يجب أن يكون على حساب البعد العشائري كواقع قائم لا بد من الاستفادة منه وتسخيره لرفد مفهوم المواطنة بمصادر قوة و استدامة ، والوصول إلى دولة قوية لا بد من العمل على تقوية الأفراد ومعاملتهم بالتساوي أمام مؤسسات الدولة والابتعاد عن الاستثمار في الولاءات الضيقة الجغرافية منها والديموقراطية.
- تفعيل مبدأ سيادة القانون عمليا وعلى كافة المستويات.
- إصلاح النظام التعليمي سواء الأساسي أو الجامعي باعتباره اللبنة الأهم في بناء الفرد وخلق حالة من الولاء للدولة لا لأشخاصها.
- تمكين الأحزاب من العمل بشكل أوسع ابتداء من السماح لطلاب الجامعات بالانتماء للأحزاب السياسية وانتهاء بالعمل على تعديل التشريعات المقيدة للعمل الحزبي.
- الخروج بقانون انتخاب توافقي يخدم مبدأ المواطنة ويعيد بناء جسور الثقة بين الدولة وراعيها. وهذا ايضا يتطلب العمل الدؤوب على جعل الانتخاب واجب وطني أساسي للمشاركة السياسية والتعبير للخروج بعملية انتخابية شفافة ونزيهة. كما على الدولة أن تعمل على نشر الفكر الديمقراطي نظريا وعمليا من خلال إدراجه في المساقات التعليمية المدرسية والجامعية حتى يتمكن الفرد من ممارسة هذا الحق دون خوف.

- التأكيد على دور الأجهزة الأمنية في حماية المواطن والذود عن مصالحه دون المساس بحقوقه الأساسية. وعليه فلا بد من إجراء مراجعة شاملة لهذا الدور وتأهيل القيادات الشبابية المؤمنة بالمواطنة لتكون أول نقطة اتصال مع المواطن.
- العمل على الخروج بحكومات تحمل صفة الاستدامة لتتمكن من تقديم برامج وتنفيذها ومن ثم الحكم على أدائها من خلال صناديق الاقتراع.
- التأكيد على دور البلديات كرافعة للعمل والمشاركة السياسية وأن لا يقتصر دورها على الجباية وتقديم الحد الأدنى من الخدمات.
- تمكين مؤسسات المجتمع المحلي وتعزيز دورها في بناء مفهوم المواطنة وسيادة القانون وخاصة أن هذه المؤسسات تلعب دورا حيوي في مجال بناء القدرات و البناء الديمقراطي.
- العمل على ضخ دماء جديدة إلى جسد الدولة الأردنية بفتح الباب أمام حوار جدي مع النشطاء السياسيين والاجتماعيين ومناقشة أفكارهم ومحاولة دمجهم وإيصالهم لمواقع صنع القرار.
- الاستعانة بالإعلام الحقيقي وتقوية دوره كركن أساسي من أركان الدولة والابتعاد عن تقييد وتحديد السقوف الإعلامية المعقولة والمقبولة. إضافة إلى ضرورة الاستعانة بالخبرات الإعلامية الأردنية من صحفيين وكتاب أعمدة وأصحاب الخبرات الذين يعتبروا المقياس والميزان والراصد الحقيقي للمزاج الشعبي.
- تفعيل دور النقابات وخاصة نقابة المحامين لممارسة دور أكبر في رفد المجلس التشريعي بالخبرات والآراء القانونية والخروج بتشريعات تخدم الجميع في الوطن الأردني وتساهم في الحد من التخبط التشريعي.

عن المؤلف :

فراس خير الله

مدير برنامج مؤسسة فريدريش إيبيرت في عمان /الأردن. مسؤول- ضمن مهام أخرى - عن نشاطات المؤسسة في العراق والأردن. انضم فراس خير الله الى مؤسسة فريدريش إيبيرت في عام 2009. حاصل على شهادة ماجستير الدراسات العليا للقانون من جامعة كولونيا في ألمانيا مع أطروحة حول "جرائم الشرف ' -الشرف' في قانون العقوبات الأردني والألماني ". حصل على البكالوريوس في القانون من جامعة اليرموك في إربد، الأردن.

عمل فراس خير الله مع المفوضية العليا للاجئين في عمان قبل انضمامه إلى مؤسسة فريدريش إيبيرت، وتقلد العديد من الوظائف في الأردن وألمانيا.

وقد نشر فراس خير الله بعض المقالات حول تحليل أثر الربيع العربي على الدولة والمجتمع في الأردن.

حسام النعيمات

ناشط وخبير في العمل البرلماني والسياسة الداخلية في الأردن، حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية. يعمل في مجلس النواب الأردني لأكثر من ست سنوات، عمل سابقا في جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية في القطاع الخاص، لديه اهتمام كبير في السياسية ومراقبة الأحداث الاجتماعية و السياسية المحلية والعربية.

مؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن والعراق:

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبيرت) .

افتتحت المؤسسة أبوابها في الأردن عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت- الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسيات متعلقة بأسئلة السياسية الحالية.

للتواصل معنا:

مؤسسة فريدريش إيبيرت - لأردن والعراق

صندوق البريد 941876

عمان 11194

الأردن

هاتف: +962 6 5680810

فاكس: +962 6 5696478

البريد الإلكتروني fes@fes-jordan.org

الموقع الإلكتروني www.fes-jordan.org

صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

تنويه

الآراء الواردة في هذه النشرة (ورقة السياسات) ليست بالضرورة تلك الآراء التي تمثلها منظمة فريدرش إيبيرت أو المنظمة التي يعمل بها المؤلف.

ISBN 978-9957-484-31-4 (ردمك)